حيادية ومهنية القوات المسلحة والأمن ضرورة وطنية ملحة والتطهيرات أكثر إلحاحا لماذا؟

محسن خصروف
khosroof@yahoo.com

في النظم الشمولية، يسارية كانت أم يمينية، يكون تسييس القوات المسلحة ممكنا، لأن تلك الأنظمة موجهة سياسيا واقتصاديا ويهيمن عليها فكر واحد وحزب واحد لا مجال معه للجدل والصراع السياسي والفكري، ليس ذلك وحسب بل إن هناك بعضا من هذه الأنظمة الأحادية الفكر والسياسة قد تمكن فيها أشخاص من السيطرة المطلقة على الدولة ومؤسساتها المختلفة، وعملوا بقوة على أن يختزل [الواحد] منهم المجتمع وثقافته وسياسته وفكره في شخصه ومكنوا حاشياتهم وأزلامهم من إحكام القبضة على المجتمع ومقدراته باسمه، بوسائل شتى منها [[الإفساد المنظم]] وشراء الذمم.

حدث هذا في كثير من مجتمعات العالم شرقه وغربه وشماله وجنوبه وشهد اليمن بشطريه ما يقترب من هذا بشكل أو بآخر.

رغم وجود العديد من الأحزاب السياسية السرية التي أرغمت على العمل تحت الأرض، فقد كان شطرا اليمن محكومين رسميا قبل الوحدة بنظام الحزب الواحد، مع الفارق الكبير في الشكل والمحتوى وفي النظرية والتطبيق، على مستوى الحزب والدولة، ليس هذا مجال الحديث عنهما.. ولقد كان هناك اختراق رسمي واضح للمؤسسة العسكرية في كلا الشطرين من قبل الحزبين الحاكمين، ورغم الوحدة الظاهرية التي كانت تبدو على المؤسستين إلا أن ذلك قد أخل بكمالهما المهني الاحترافي، وكثيرا ما أحدث الاختراق فرزا سياسيا في بنيتيهما عند أقرب صراع في قمة السلطة، منذ أحدث 24/23 غسطس 1968م في الشمال مرورا بأحداث يونيو 1978م في الجنوب والشمال وحتى 13 يناير 1986م في الجنوب..

أما بعد أن تم تحقيق إعادة الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية والإعلان رسميا ودستوريا بأنها (الجمهورية اليمنية) ستنتهج الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة فإن حيادية ومهنية القوات المسلحة الموحدة في دولة الوحدة قد طرحت بقوة حيث أصبحت أمرا مفروغا منه وواجبا وطنيا وقاعدة مهنية أصيلة ومهمة ،وواحدة من أهم مقومات ومرتكزات البناء العسكري المؤسسي في ظل دولة المؤسسات والتنوع السياسي الأيديولوجي، ذلك أن حزبية العسكريين لا تعني سوى نقل الصراع السياسي المجتمعي الذي يتخذ أشكالا عدة إلى قلب البناء العسكري، والإضرار الكبير بوحدة ومهنية القوات المسلحة، والإخلال بقدراتها وكفاءاتها، وصرفها كلية عن تنفيذ خطط الإعداد القتالي والمعنوي، وصرفها، وهذا هو الأهم، عن المهمة الرئيسية الموكلة إليها وهي الدفاع عن الوطن(الأرض والإنسان) وسيادته وحريته وثرواته وحقه في العيش الآمن وحقه في البناء والتقدم والحياة الكريمة كما وصرفها عن حماية القوى السياسية المتجادلة سلميا، بل وجعلها عرضة لتجاذب نزعات ونزاعات هذه القوى وكل سلبياتها المدمرة لكمال ووحدة البناء العسكري الاحترافي الوطني الخالص.

إن الحزبية في القوات المسلحة في النظم الديمقراطية التعددية، واليمن محسوبة عليها، تشكل خطرا كبيرا على الدولة والمجتمع وعلى الوطن وسيادته، وعلى الأمن والاستقرار وعلى الحريات المجتمعية المختلفة، ولعل التجربة التي مر ويمر بها الوطن ومرارات المعاناة الناتجة عنها، والجهود المضنية التي بذلت وما تزال تبذل في سبيل الخروج منها حاليا خير برهان على صدق وموضوعية ما ذكرنا، حيث أن الاستقطاب والتجاذبات التي عانت وما تزال تعاني منها القوات المسلحة قد انعكست في مجموعها سلبيا على كل جوانب ومظاهر الحياة في اليمن، وعلى المواطن واستقراره وحياته المعيشية بشكل مباشر، وعلى الدولة وقدراتها في مختلف المجالات ومنها قدرتها على فرض الأمن ومواجهة الإرهاب واحتواء الصراعات مادون الوطنية ذات الدعاوى والشعارات ضيقة الأفق التي صارت تمس في الصميم الجسم الاجتماعي الواحد المتكامل الذي قوامه التكامل والتسامح والقبول، وكذلك قدرتها على السيطرة التامة على كل مؤسساتها ناهيك عن القدرة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل، كما أنها، وهذا هو الأهم، تؤثر سلبا وبشكل مباشر على قدراتها الدفاعية بشكل عام.

وبناء عليه فإن تحريم الحزبية في المؤسستين العسكرية والأمنية يصبح ضرورة وطنية و"فرض عين" ينبغي أن ينال التأييد والدعم الرسمي والشعبي وعلى وجه الخصوص من قبل كل القوى السياسية العاملة في الساحة الوطنية، بمعنى أن على كل القوى السياسية بشكل عام والأحزاب بشكل خاص أن ترفع يدها عن القوات المسلحة والأمن وأن تنأى بكل أنشطتها عنهما، وأن يتم ذلك بقوة القانون والدستور، ففي ذلك خدمة للوطن ومصالحه العليا ولتلك القوى والأحزاب وحرياتها في العمل السياسي في أجواء مجتمعية خالية من التوتر والإقلاق الذي عادة ما تتسبب فيه القوى التي تتكئ في نشاطها على القوة المسلحة، الأمر الذي يستدعي، بل يستلزم، وبإلحاح أن تسارع القيادة السياسية العسكرية ممثلة بالأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي [الآن] بالتطهير الكامل للمؤسستين العسكرية والأمنية من كل العناصر والقيادات والكوادر الحزبية، وكذلك من العناصر والقيادات والكوادر ذات الولاء والنزعات العصبوية المذهبية العرقية المناطقية القبلية وما في حكم ذلك، لأنه قد بات من المؤكد بفعل التجربة الحية المعاشة الآن أن هذه الولاءات والنزعات التي تهبط بالولاء الوطني إلى مستويات أدنى من الحضيض قد أصبحت تشكل خطرا حقيقيا ماثلا، لا على ما تبقى من كيان الدولة اليمنية القائم، بل وعلى حلمنا الكبير في الوصول إلى الدولة المدنية الحديثة، دولة النظام والقانون والمواطنة المتساوية التي تقوم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة السياسية، ناهيك عما قد نتج عنها من مذابح بشرية وتهديد مباشر لسلطة الدولة، وإنذار واضح بالقضاء عليها إن لم تخطو قيادتها الخطوات الضرورية المطلوبة التي تمكن من استئناف السير نحو غايات التغيير المنشود في اليمن الذي تسحق مواطنيه صراعات وتقاتل الفاسدين النافذين الذين يتفننون في نقله من أزمة إلى أخرى قادرة على أن تلد ما هو أسوأ منها من المحتمل أن تصير في مجموعها بركاناً نعجز جميعا عن التعامل مع حممه المدمرة.

عبدالرحمن مراد

الحاجة إلى الاستقرار

إدارة الصراعات من أصعب المهام على الإطلاق، والسياسة هي فن إدارة الصراعات واقتناص الفرص والصناعة – أقصد صناعة الزعامات والبطولات والأمجاد – وتبدو السياسة في الحالة اليمنية غريبة الأطوار والغايات فالفرقاء لا ينتمون إلى وطن وإنما ينتمون إلى أيديولوجيات، ويهددون استقرار اليمن لا لغايات وطنية ومصالح يمنية محضة ولكن لغايات ومقاصد ومصالح الولاءات الإقليمية وغير الإقليمية ومثلما تبدو اليمن غريبة في تفاعلات أبنائها يبدو الرئيس أكثر معاناة وكبدا بين قطيع متصارع يبحث عن وجوده وتفرّده على السيطرة على اللحظة السياسية الجديدة.

وأكاد أرى الرئيس كلما حاول أن يعالج جرحا جدّ له في مكان آخر جرح فما كاد الشعب يلتقط أنفاسه وهو يعيش نشوة الانتصار في الحرب على الإرهاب حتى انفجر الوضع في عمران وكاد أن يكون كارثياً لأنه واقع تحت سيطرة ثلاثة مسارات وهي: (المسار الاجتماعي، والثأر السياسي، والمسار الطائفي) ولكل مسار من تلك المسارات امتدادات جغرافية قد تعمّ جزءاً واسعاً في اليمن وتترك أثراً مدمراً في البناءات النفسية والاجتماعية والثقافية وقد يحدث الانقسام في كل تلك البناءات وحينها فقط قد يتسع الرقع على الراقع ولولا جنوح الرئيس إلى السلم (وقد حمل ذلك الجنوح شعوراً عالياً بالمسؤولية) لأصبحت اليمن في أتون حرب أهلية غير محمودة العواقب، تمزق اليمن وتدخله في مربع الصومله.

لا أظن أن القوى السياسية الفاعلة في كل الأحداث الوطنية تشعر بالمسؤولية الوطنية لأنها حشرت نفسها على ما يبدو في مربع الذاتية والنفعية الخاصة وتحاول ابتزاز الرئيس ولا تقدّر خطورة الوضع على السلم العام وعلى الاستقرار وعلى الوحدة الوطنية، وكأنهم لا يدركون أن اليمن تمر بأصعب مرحلة تحول في تاريخها ولا يمكنها الانتصار لذاتها وتحقيق كيانها الاجتماعي والوطني والسياسي في ظل حالة التشظي والانقسامات وتباين الرؤى والمواقف واستمرار سلسلة الصراعات الدامية في ظل غياب كامل للرؤى التنافسية ومشاريع النهوض ومعالجة الاختلالات الأمنية والاقتصادية وسؤال جودة الأداء في المؤسسات الحكومية، وصناعة الضرورات التي تهيئ المناخات للقرار السياسي في التفاعل والتحديث والانتقال، وفي ظني أن اليمن وصلت إلى مرحلة يفترض فيها الاصطفاف وتحقيق الإجماع الوطني والاستقرار من أجل التفكير والتهيئة لليمن الاتحادي الجديد بروح أكثر تفاعلا وتطلعا للبناء والتنمية وتحقيق النهضة، ولعل شكل الدولة القادم يجعل الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة أمام سؤاله الحيوي والهام، فالأجدر بها أن تترك للرئيس حرية إدارة الدولة بحكومة كفاءات وطنية وتنصرف تلك الأحزاب والقوى السياسية إلى ترتيب وضعها التنظيمي وصياغة مشروعها السياسي التنافسي وترتيب وضعها الجماهيري التفاعلي فالزمن الجديد لم يعد زمن وجاهات ولا زمن مراكز نفوذ وشراء ذمم وأصوات، والذين يظنون أن استمرارهم في السلطة سيحقق لهم مكاسب سياسية قد وقعوا في الوهم وقضوا على آخر خيوطهم في الاستمرار في تفاصيل اللعبة السياسية اليمنية، لأن الوضع اليمني بالضرورة لا يشكل مكسبا سياسيا لأي طرف سياسي يستمر فيه بل ليشكل خسراناً مبيناً، والذين فقدوا جزءاً وافراً من جماهيريتهم بإمكانهم استعادتها بالموقف الوطني المبرر والمنحاز إلى الشعب، لا بالبيانات الجوفاء التي تنفي الصلة والانتماء كما حدث ويحدث فقد قرأنا في الصحف أن المؤتمر يقول أن (فلان وزعطان) لا يمثلانه، وقرأنا أن الإصلاح قال نفس التصريح وجاء حزب البعث في بيانه الأخير يقول أن ممثله في الحكومة لم يعد يمثل الحزب وأمام مثل ذلك التذبذب في الموقف ألم يكن من الأجدر تنفيذ بنود مؤتمر الحوار الوطني والتي تنص على تفويض الرئيس في تشكيل الحكومة القادمة بحيث يحدث التناغم والانسجام بين أعضائها وتتمكن من وضع المعالجات والتهيئة للخروج بعيداً عن روح المناكفات والصراع والابتزاز وقواعد الإفشال والتعطيل التي أصبحت ظواهر بارزة في سماء المشهد السياسي اليمني في ظل حكومة التوافق الوطني.

وفي ظني أن قرارات ومخرجات مؤتمر الحوار أكثر إلزاماً من المبادرة الخليجية وقد انتهت شرعية حكومة الوفاق بمجرد التوافق على بند تفويض الرئيس في تشكيل حكومة جديدة تعمل للوطن لا للأحزاب وتحقق الاستقرار لا الانقسام وتعمل على تهيئة المناخات للانتقال إلى الدولة الاتحادية الجديدة وتعطيل مثل هذا المخرج قد ينذر بتعطيل كل المخرجات، ولذلك كم نتمنى على الأحزاب الوطنية وأخص الحزبين الأكثر وجوداً وفاعلية أن يعلنا على الملأ تفاعلهم مع مخرجات الحوار الوطني والحاجة الوطنية الملحة إلى تشكيل حكومة كفاءات وطنية ويفوضا الرئيس في تشكيل حكومة ذات مهام محددة وسقف زمني معلوم وبحيث تتفرغ الأحزاب لقضاياها الخاصة وترتيب وضعها حتى تكون قادرة على التفاعل مع الواقع اليمني الجديد.

وطالما ذهب اليمنيون إلى خيار الحوار لحل مشاكلهم بدلا عن الحرب والدماء وعوامل الفناء فيفترض أن يظل هذا الخيار خياراً مفتوحاً لمواجهة كل إشكالات اللحظة السياسية الطارئة، وطالما أن الأطراف المتصارعة تنطلق من الرؤية الإسلامية فالمعيارية الإسلامية ترى في هدم المقدس الذي هو الكعبة هواناً في مقابل إراقة الدم وسفكه في دونما طائل.

ونظل ندعو إلى أن تبحّ أصواتنا أن حاجتنا إلى الاصطفاف الوطني أصبحت ضرورية للخروج باليمن مما هي فيه بعيدا عن المكايدات والبحث عن بطولات زائفة.

أحمد غراب
Ghurab77@gmail.com

على وتر حساس!!

(1)
يا الله ...
إنهم لا يفرّقون بين "التغيير" و"المحاصصة"
وبين "الثور" و"الثورة".
وبين "الحوار" و"التقاسم".
وبين "القات" و"القوت".
وبين "الجرعة" و"النهوض".
وبين "مكافحة الفساد" و"مكافأة الفساد".
وبين "الشعب يريد" و"الشعب مضطر".
والأسوأ من ذلك اننا ركبنا الباص على اساس اننا رايحين ماليزيا فنزلونا في الصومال.

(2)
نحن شعب تعّود على السياسة كـ طقس من طقوس القات والنتيجة :
- اقتصاد " تخديرة " بالليل يعمر مشاريع واول ما تطلع عليها الشمس تسيح.
- أحزاب " عودي واخوه " :(تقاسمت الوظيفة العامة للدولة كما يتقاسم الموالعة علاقية القات ، واحد يقسم والثاني يلقط).
- وعود " مسؤولين " كأيمان " مقاوتة " .
- ازمة مشتـــــ (قات).
- حروب من اول تفذيحة حتى آخر بحشامة.

(3)
يقولون "اليمن للجميع" و " يتحاصصون".
يقولون :" مكافحة الفساد ".
ويكافؤنه ولايحاسبون.
يقولون " تطلعات شعبنا " ويجرعونه.
يقولون " سنضرب بيد من حديد " ويشربون " قطر الحديد ".
يقولون " الشباب والشباب والشباب "
والوجوه ذاتها تتداول المناصب وكأنها دلة قهوة.

(4)
الشعب كل يوم يردد "كلهم كذابين".
ويصدقهم
الشعب كل يوم يردد " أي خدمات" وهو بلاخدمات.
الشعب يريد قات حالي
وبعد ذلك يفعل الله ما يريد.
الشعب ينتقد الفساد
وكل واحد يفسد على طريقته.
الشعب يكره الرشوة
ويدي حق القات.
الشعب يلعن المحاصصة
وكل واحد يريد منصب حتى لو لم يكن مؤهلا.
الشعب يريد يمن جديد
ولاشئ جديد في فكره وحياته.
الشعب يردد " كلكم سواسية كأسنان المشط"
ويلتفت ليسأل عن الحسب والنسب والاصل والفصل.
الشعب يرفض الجرعة
ويطوبر ويضارب ويبيع او يشتري من السوق السوداء

(5)
الحكومة ..ابتكرت لكل شيء فاتورة يسددها المواطن !
فاتورة الظلام ، الجفاف ، الحروب ، التهريب ، التخريب ، النزوح ، الفشل الاقتصادي.. حتى " الثورة " لها فاتورة .

(6)
نحن الشعب الوحيد الذي يصف الناهب بـ"الذئب".
والقاتل بـ" السمخ ".
والفاسد بـ" احمر عين ".

(7)
ما الذي يجعل "الجرعة" اصلاحات اقتصادية و"مكافحة الفساد" إجراءات فخرية ؟
الأولى على حساب الشعب والثانية على حساب المسؤولين والشعب يحاسب والمسؤول لايحاسب وبالتالي كله على راس الشعب.
اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي
اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين

المهندس / ماجد السقاف

صبراً أيها الشعب.. الهادي سينتصر

لا ننكر جميعا أننا نكره الحرب لما تسببه من دمار ورماد وأشلاء لمواطنين أبرياء ليس لهم ذنب سوى الرغبة في الحياة الآمنة وإعادة اعمارها والعيش الكريم، لتظل الخيارات نحو أرقى صيغ التنظيم والبناء المؤسسي والسلم الاجتماعي هي الدافع الأساسي في الخوض في أصعب الخيارات وأمرها.

فما يحدث اليوم من أنماط لمخالفات خطيرة وذروة في الصراع السياسي والعسكري هو السبب الرئيسي في انعدام الأمن والأمان بمختلف مجالاته، فهناك شره على السلطة وهروب واضح من تنفيذ مخرجات الحوار الوطني من قبل الجماعات المتمردة والمليشيات المسلحة وتنظيم القاعدة وأنصار الشريعة تتخذ من العنف مصدرا لتجديد بقائها، وجميعهم يستخدمون الدين لتبرير تمردهم وإخفاء دوافعهم السياسية القبيحة والقذرة لإعادة التخلف والجهل وتقويض العملية السياسية ومنع فرض شرعية الدولة الجديدة دولة الحق والقانون وهنا تظهر جليا العلاقة المتبادلة بين استمرار الحرب والصراع السياسي لأنهما وجهان لعملة واحدة وهي الإرهاب.

وكلما سعت القيادة الحكيمة ممثلة بالرئيس عبدربه منصور هادي إلى تطبيق العدالة والشراكة والإنصاف واستخدام مبدأ الحوار بدلا من الدم وفقا لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني كلما خرجت هذه الجماعات من جحورها المتآكلة لإشعال العنف وارتكاب الانتهاكات ومحاولة الوصول إلى نتائج تمكنهم من تحقيق بعض أجنداتهم فجميعهم يملكون أيدلوجيات وخلفيات إقليمية ممتدة تريد أن تحول اليمن إلى موطن ومصنع للإرهاب بمختلف أشكاله.

والسؤال الذي يفرض نفسه لماذا يتم الإساءة والاعتداء على الناس في هذا البلد النامي المتطلع لحياة كريمة وعادلة ومتطورة وفرض الفشل في التوصل إلى تنفيذ الحلول الرئيسية التي توافقنا عليها بالحوار الذي يفخر بها القاصي والداني في العالم بأسره، ولماذا لا نتمسك بالأسباب التي تقودنا إلى التخفيف من أسباب تجدد العنف وحصول الانتهاكات بدلا من أن نغرق بمستنقع الموت والدمار ؟

أعتقد أنه عليكم جميعا أن تحيوا مبدأ التعايش والتخلي عن سلاحكم وعن صيغ الاغتصاب والتحدي السافر للدولة وقيادتها الحكيمة والشعب بأكمله وإيقاف أي تداعيات عسكرية والعودة للمربع الرئيسي لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني والمشاركة في البقاء لأنه الطريق الأمن والمختصر والمفيد لخروجكم من عنق الزجاجة المليئة بدماء اليمنيين الشريفة والطاهرة.

ما لم فاعتقد أن القائد الجسور ومعه شعبه الطموح لن يسمحوا بإجهاض حلمهم المشروع -الدولة اليمنية الاتحادية- وسيكون هناك بسط لنفوذ الدولة في كل الأجزاء وهناك سلام اجتماعي بين كل الأقاليم وتقاسم عادل في السلطة والثروة رغم أنف شركاء الوفاق والحاقدين والمغرضين والدمويين وسنكمل استحقاقات المرحلة في موعدها بأذن الله تعالى.

فالحمدلله الذي أنعم علينا بقيادة ترجح العقل على العاطفة وتؤمن بالصبر لأنه مفتاح الفرج، قيادة شريفة الكلمة والفعل واليد تسعى بكل ما تملك لتثبت لشعبها وللعالم بأسره أن اليمن ليست مرتع الإرهاب ولا صانعته وأن شعب اليمن قادر على صناعة الحياة وإعادة مجده وحضارته لأن الشعوب التي تمتلك حضارة هي التي تنهض من جديد ولا تستسلم مهما كانت النكسات والمؤامرات ولأنه البلد المعروف على مر التاريخ (اليمن السعيد).

- رئيس التحالف الشعبي الديمقراطي المدني

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388